

مقدمة العدد:



أزمة الوباء تستوجب تقاسم الأعباء

نضال العيسة



الموقف الضعيف الذي كنا وما زلنا فيه كبشر ومواطنين في هذا العالم.

يسعى التقدمي إلى تأسيس نظام لا يضطر فيه الأشخاص الأكثر ضعفاً إلى القلق حول رزقهم وحياتهم في أوقات الأزمات، بل يظلون على يقين، بفضل هذا النظام، بأن المؤسسات التي يعيشون تحت مظلتها سوف تتفانى من أجل حمايتهم، كما هو حال إخوانهم من البشر.

منذ سبعينيات القرن الماضي على أقل تقدير، أصبحت حكومات الدول الأكثر ثراءً مهووسة بتخفيف العبء الذي تحمله إزاء مواطنيها، وبتقليص حجم العمل الحكومي وحجم الانفاق الحكومي، بالإضافة إلى العمل على تقوية وتمكين السوق من أجل إيجاد الحلول. وبفضل ما تعلمناه من الأزمات السابقة اللامتناهية؛ فإننا أصبحنا على يقين اليوم بأن الحكومات ليست بشركات، وينبغي أن لا تكون الكفاءة -برغم أهميتها- هدف الحكومات الأسمى؛ وإنما العدالة.

إن الحكومات التي أظهرت نجاعةً في الحد من تأثير الأزمة على بلدانها، هي الحكومات التي كانت أكثر استثماراً في حماية مواطنيها، وشكلت في بعض المناسبات حمايةً فعالة للمواطنين، وعلينا الاعتراف أن البلدان التي نجحت في إتمام مهمة الحماية،

انتشر التعبير القائل بأن «وباء كوفيد-19 كشف لنا الحدود التي تحدد أسلوب حياتنا» وبنات المصطلح شائعاً تماماً كما الكليشيات الفكرية الأخرى. تجادل قلة من المراقبين الفلسطينيين - وعلى خطى نظرائهم الدوليين - بشأن اجتياز الاختبار، أو بأننا حققنا نجاحاً باهراً في المناورة، ولعل ما يهمنا الآن، ليس ما نعكف على فعله في الوقت الحاضر أو كيف سنتعافى من هذه الأزمة، بل إن الأمر الأكثر إلحاحاً ما يتوجب علينا فعله، وما كان بالإمكان فعله حقاً؛ لكي لا تدفع الأزمات غير المتوقعة بنظام حمايتنا الصحية، الاقتصادية، الاجتماعية، وحتى بأنظمتنا السياسية، نحو الهاوية.

لقد تم إجراء العديد من التحليلات حول العالم، لدراسة الآليات التي تبنتها الدول في التعامل مع الوباء المستجد، ومدى فعالية تلك الآليات، وربما يتمحور الزخم الأكبر من الناتج الفكري حول الكيفية التي وجدنا فيها أنفسنا في إطار الظروف التي أحاطت في الوباء. نسبة قليلة من البشر فقط كان بإمكانها توقع الأزمة قبل حدوثها، كما أن نسبة أقل كانت ستصدق تلك التوقعات القاتمة، ومع ذلك، وحدها الرؤيا الفكرية التقدمية - سواء استفادت من الإدراك المتأخر أم لم تستفد - كان بإمكانها أن ترى الإخفاقات التي يعاني منها نظامنا، بالإضافة إلى

قد يسهل علينا الاستخفاف بالدور الذي يمكن أن تلعبه الحكومات في أوقات الأزمات، لكن البشرية في هذا العالم لم تتماسك أكثر مما كانت عليه في أي وقت مضى فحسب، بل بات سكان العالم يعتمدون على بعضهم بعضاً بصورة بالغة.

يمكن للوباء أن يجتاح مدننا بسهولة ودون تمييز بين الحدود، العقائد، الأديان، الأعراق، أو حتى الأيديولوجيات السياسية، لذا يتوجب على الحكومات حماية الناس من الأزمات ومساعدتهم على التعافي منها، بمعزل عن أسلوب التقوقع والانعزال والعمل بسرية، بل في سياق التعاون والتضامن الدولي.

في موازاة ذلك؛ أثبت هذا الوباء أن حماية أنفسنا تفرض أخذ مسؤولياتنا تجاه بعضنا بقدر من الجدية، ويتوجب التمسك بالشرط الأخلاقي للبشر؛ أن لا يعاني أحد لوحده.. لأنه لا يمكن أن يعاني أحد لوحده.

هي البلدان التي أظهر مواطنوها مسؤولية جماعية تجاه بعضهم بعضاً، وشاركوا إلى جانب حكوماتهم في تحمل الأعباء المختلفة.

ليس من حق الحكومات انتهاك الحريات الشخصية والمدنية لمواطنيها باسم الصالح العام؛ وقد استخدم الطغاة هذه الذريعة البالية مرات لا تحصى عبر التاريخ، وبمواجهة الانتهاكات يتكشف أن حريتنا الجماعية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتضامننا مع بعض، وهناك ببساطة ثمة ثمن لحريتنا، وينبغي علينا الاهتمام برفاهية من هم أقل حظاً، والمساهمة في تحمل العبء ما أمكن أثناء الأزمات.

يبرر منطق تقاسم العبء قيام المقتدرين بدفع ضرائب أعلى، ويدفعنا إلى القول بأحقية الأفراد الأقل حظاً في الحصول على الرعاية من الأفراد الآخرين في المجتمع، وهكذا يكون ثمن العيش في مجتمع متحضر.

يعالج العدد الثاني من (التقدمي) تلك الخطوط العريضة، من خلال استكشاف وتسليط الضوء على بعض الجوانب المتعلقة بأزمة وباء كوفيد-19: دور الحكومة في الأزمة، العلاقة بين الليبرالية الجديدة والأزمات، شبكة الحماية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، بنية الاقتصاد الفلسطيني، دور الاحتلال في الأزمات، فكرة المواطنة بحد ذاتها، النقد للبنية السياسية الاقتصادية في الأزمات، بالإضافة إلى دور النقابات العمالية في أوقات الأزمات، وتضمن العدد أيضاً نظرة خاصة حول خطة التنمية الاقتصادية العنقودية التي تم تبنيها من قبل الحكومة الفلسطينية.